

اقتصاد

قفزة هائلة للتضخم في السودان

صعد التضخم السنوي في السودان بنسبة 359 بالمئة في 2021، مقارنة مع نمو 163,26 بالمئة في 2020، في مؤشر على تصاعد أزمات الغلاء في البلد الخارج من قائمة الدول الراهاب قبل عام، كما يشهد منذ شهور قلائل واضطرابات سياسية واحتجاجات تسببت في أزمة في سلاسل التوريد وفتح الاعتمادات المستندية المتعلقة باستيراد سلع رئيسية. وعلى أساس سنوي فإن معدل التضخم السنوي تباطأ إلى 318,21 في ديسمبر/ كانون أول الماضي، مقارنة مع 339,58 بالمئة في نوفمبر/ تشرين ثاني السابق له، حسب بيان صادر عن جهاز الإحصاء في السودان، أول من أمس. وتباطأ نمو مجموعة الأغذية والمشروبات في ديسمبر إلى 191,60 بالمئة في ديسمبر على أساس سنوي، مقارنة مع 195,89 بالمئة في نوفمبر السابق له. وأسعار المستهلك المسجلة خلال العام الماضي ككل، تزيد بقرابة أربعة أضعاف توقعات الحكومة في موازنة 2021، البالغة 95 بالمئة. ووفق تجار، يأتي ارتفاع التضخم خلال 2021، مدفوعاً بسلسلة إجراءات حكومية، بدأتها في فبراير/

شباط الماضي، بتعويم جزئي للعملة المحلية (الجنيه)، ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار لأكثر من 375 جنيهاً من 55 جنيهاً السعر الرسمي قبل التعويم. وتبع التعويم زيادة سعر الدولار الجمركي (الدولار الذي يبيعه البنك المركزي للتجار بغرض استيراد السلع) في مارس/ آذار الماضي، من 15 جنيهاً للدولار إلى 28 جنيهاً، الأمر الذي أشعل شرارة موجة جديدة من التضخم. وتعويم العملة، إضافة إلى رفع الدعم عن السلع، مطلبان أساسيان لصندوق النقد الدولي، لدعم برنامج إصلاح اقتصادي تنفذه الحكومة السودانية. وفي يونيو/حزيران الماضي، أعلنت الحكومة الانتقالية رفع الدعم عن الوقود (البنزين، الديزل) نهائياً. وكان الغلاء أحد الأسباب الرئيسية وراء تواصل الاحتجاجات المعيشية في السودان. وفي هذا الإطار طرح الاتحاد العام لنقابات السودان المحلول، أول من أمس، مبادرة لحل الأزمة السياسية والاقتصادية الراهنة في البلاد.

وأكد الأمين العام للاتحاد، يوسف علي عبد الكريم، في مؤتمر صحفي، بمقر الاتحاد بالخرطوم، أنّ المبادرة

تتضمن 5 محاور اقتصادية ودستورية- قانونية وسياسية وأمنية واجتماعية، أبرزها إنفاذ خطة عاجلة لتحسين معاش الناس والتوافق على حكومة تكنوقراط مستقلة ونشر ثقافة السلام. وأعلن عبد الكريم عن مطالبة الاتحاد رئيس بعثة الأمم المتحدة في الخرطوم فولكر بيرتس، عبر خطاب رسمي بأن يكون الاتحاد جزءاً من المبادرة الأممية، مؤكداً أنّ كل مبادرة تضم محاور عدة للخروج بالسودان من الأزمة الحالية إلى أفق أرحب.

ويعيش السودانيون على وقع أزمات معيشية متفاقمة، بسبب الاضطرابات السياسية، الأمر الذي أدى إلى تهاوي مختلف القطاعات الاقتصادية وتنتج عنه تفاقم غلاء السلع والخدمات وتضاعف البطالة والفقر.

وفي إطار الاضطرابات السياسية المتواصلة، قال تجار إن قيمة العملة السودانية تراجعت بأكثر من ثلاثة بالمئة إلى 465 جنيهاً للدولار في السوق السوداء أول من أمس، مع تصاعد الطلب على الدولار بسبب استمرار حالة عدم اليقين السياسي بعد الانقلاب في أكتوبر/ تشرين الأول. (العربي الجديد، الأناضول)

دعوات مسمومة

مصطفى عبد السلام

خلال الأيام الماضية انتشرت دعوات مسمومة وخبيثة على مواقع التواصل تطالب المصريين بسحب أموالهم من البنوك. الدعوات مجهولة المصدر ومن شخصيات لا تملك خبرة في إدارة الأموال والاستثمارات، واستندت إلى عدة معطيات غير حقيقية ومؤشرات مبالغ فيها، منها مثلاً أنّ الحكومة يمكن أن تضع يدها على أموال المدخرين أسوة بما حدث في بلدان أخرى آخرها لبنان، أو أنّ الحكومة تعاني من أزمة سيولة نقدية، وأنّ الأزمة

وصلت إلى القطاع المصرفي في ظل توسع الحكومة الأخير في الاقتراض بغزارة لتمويل مشروعات كبرى، أو أنّ هناك مخاوف لدى الحكومة من قيام المودعين بسحب أموالهم في حال حدوث قلاقل اقتصادية عقب رفع البنوك المركزية الكبرى الفائدة لمواجهة زيادة التضخم. زادت تلك الدعوات عقب التقرير الصادر عن مؤسسة فيتش ويحذر من أزمة سيولة مرتقبة في القطاع المصرفي، وإقرار البنك المركزي آلية لمنع سيولة طارئة للبنوك التي تعاني عجزاً في السيولة، ودعوة السيسي المصريين إلى إيداع أموالهم في البنوك بدلاً من العقارات.

والملفت في الأمر أنّ تلك الدعوات المسمومة التي تنتشر من وقت لآخر لا تستند إلى أساس اقتصادي سليم، بل إن الهدف منها هو إثارة الذعر بين جموع المصريين، وإحداث نوع من الارتباك داخل أكثر القطاعات حساسية، وربما دفع المدخرين نحو سحب أموالهم من البنوك. والملفت أيضاً أنّ صوت هذه الدعوات وصل بسرعة إلى آلاف المدخرين الذين يخشون على تويشة عمرهم ومن ضياعها، خصوصاً في ظل الأزمة المعيشية الصعبة التي يعيشها المواطن. لكن هذه الدعوات تجاهلت حقائق عدة منها مثلاً أنّ البنك المركزي المصري يضمن أموال المودعين، وبالتالي فإنّ أي بنك يتعرض لمخاطر فإنّ المركزي يضمن ودائع عملائه كاملة، عكس ما يحدث في دول أخرى، وهذه الضمانة تمتد لكل البنوك العاملة في مصر، سواء محلية أو عربية أو أجنبية. تاريخياً، هناك نحو 10 بنوك مصرية تعرضت للإفلاس والتعثر وكان مصيرها الاختفاء خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، ورغم ذلك لم يفقد مودع جنيهاً واحداً من أمواله... خذ على سبيل المثال بنوك الأهرام والنيل والاعتماد والتجارة والأهرام ومصر اكستريور والمصري المتحد والدقهلية التجاري والمصرف الإسلامي، بنوك تعثرت كلها بسبب الفساد وسوء الإدارة ونهب أموالها من قبل برلمانيين ورجال الأعمال، ورغم إفلاس تلك المصارف وإغلاق أبوابها، فإنّ البنك المركزي تكفل بسداد أموال المودعين كاملة رغم تبخرها بسبب ضخامة الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها.

توقعات باستمرار ارتفاع البطالة عالمياً

توقعت منظمة العمل الدولية، أمس، بقاء نسبة البطالة أعلى من مستويات ما قبل جائحة كورونا حتى عام 2023 على الأقل. وذكرت المنظمة في تقرير «أفاق سوق العمل 2022»، أنّ عدد العاطلين عن العمل حول العالم خلال العام الجاري يبلغ 207 ملايين فرد، مقارنة مع 186 مليوناً في 2019. وحذر تقرير منظمة العمل الدولية، من أنّ التأثير الكلي على التوظيف أكبر بكثير من أرقام العاطلين عن العمل، مضيفاً: «في 2022، من المتوقع أن يظل معدل المشاركة في القوى العاملة العالمية أقل بمقدار 1,2 نقطة مئوية عن 2019». وزاد: «نحذر أيضاً من حدوث انتعاش بطيء وغير مؤكد، حيث ما يزال الوباء يؤثر بشكل كبير على أسواق العمل العالمية». ورأى التقرير أنّ هناك تبايناً في تأثير الأزمة بين مجموعات العمال والبلدان.



(Getty)

لقطات

بورصة مسقط تخطط لإدراج شركات حكومية

قال رئيس مجلس إدارة بورصة مسقط محمد بن محفوظ العارضي، إنّ البورصة تخطط لإدراج شركات حكومية، وتسيب ترقية السوق لمؤشر الأسواق الناشئة، وأضاف أنّ هناك اتفاقاً مع جهاز الاستثمار المالي لإدراج عدد من الشركات الحكومية خلال هذا العام، ما سيدعم مستويات السيولة وزيادة عمق البورصة وجاذبيتها الاستثمارية. وأشار العارضي إلى إطلاق مبادرات تتعلق بتطوير البنية الأساسية وإدراج أدوات استثمارية جديدة. وأكد أنّ البورصة تسعى إلى ترقية السوق من بورصة حدودية إلى ناشئة، عبر العمل على رفع سيولة الأسهم المدرجة والقيم السوقية والتركيز على تسهيل دخول الاستثمار الأجنبي.

وزير الطاقة السعودي: أسعار النفط مريحة

قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، إنّ سحب الولايات المتحدة الأميركية من احتياطاتها في تصريحات على هامش «قمة أسبوع أبوظبي للاستدامة» في دبي: «كان من الممكن أنّ تضح الولايات المتحدة المزيد من النفط من احتياطاتها نظراً لارتفاع الأسعار.. هذا امر يخص الحكومة الأميركية». وقررت الولايات المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، سحب نحو 50 مليون برميل من احتياطاتها بالتعاون مع دول مستهلكة أخرى، مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية، لمواجهة ارتفاع تكلفة الوقود.

ارتفاع عدد المسافرين عبر مطار إسطنبول

ارتفع عدد المسافرين عبر مطار إسطنبول الدولي، بنسبة 59 بالمئة، خلال عام 2021، وذلك مقارنة بالعام الذي قبله، ووفقاً لبيانات المنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية (يوروبكترول)، فإنّ القارة العجوز شهدت 6,2 ملايين رحلة طيران على الخطوط الداخلية والخارجية خلال 2021، سافر عبرها قرابة 900 مليون راكب، واستخدم نحو 7 بالمائة من إجمالي هؤلاء المسافرين، مطار إسطنبول خلال رحلتهم. ويسبب بيانات حصلت عليها «الأناتوك» من إدارة تشغيل المطارات الحكومية في تركيا، فإنّ إجمالي عدد المسافرين الذين استخدموا مطار إسطنبول خلال 2021، بلغ 37 مليوناً و176 ألفاً و509 راكب.

30% ارتفاعاً في سعر شراء القمح من مزارعي الجزائر

الجزائر - عثمان لحياني

رفعت الحكومة الجزائرية سعر شراء الحبوب بهدف معالجة تداعيات ارتفاع كلفة الإنتاج بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، على المزارعين خاصة سعر الكهرياء ومياه السقي واليد العاملة والبذور والمواد المساعدة. وقررت الحكومة رفع سعر شراء القمح والحبوب من المزارعين بأكثر من 30%، مقارنة مع الأسعار المطبقة منذ عام 2008، بهدف تشجيع المزارعين على الإنتاج، وبيع محصولهم للحكومة. وذكر بيان صادر عن مجلس الوزراء، عقب اجتماع

المحفف، ما يكلف خزينة الدولة مليارات الدولارات، وهو ما فرض على الحكومة الجديدة البحث عن ليات جديدة لإنعاش القطاع الزراعي ودعم مشاريع الزراعة خاصة في مناطق الصحراء.

وخلال اجتماع مجلس الوزراء، كشف تقرير قدمه وسيط الجمهورية (هيئة وساطة ملحقه بالرئاسة) مكلفة بالتدخل لحل بعض العراقيل الإدارية، حول وضعية المشاريع الاستثمارية العالقة في مختلف المجالات، أنه رفع العراقيل عن 679 مشروعاً استثمارياً وتم تسليم أصحابها رخص الاستغلال والدخول في الإنتاج.

الإنتاج بشكل كبير خلال هذه الفترة، خاصة سعر الكهرباء ومياه السقي واليد العاملة والبذور والمواد المساعدة. وقرر مجلس الوزراء كذلك فتح المجال أمام الاستثمارات الزراعية الأجنبية الناجمة، وهو ما يدفع السلطات نحو إعادة مناقشة بعض المشاريع الاستثمارية العربية خاصة، والتي تعطلت في وقت سابق، على غرار مشاريع شركة المراعي السعودية، وفق محللين. وت تعاني الجزائر منذ عقود من مشكلات ضعف إنتاجها من القمح والحبوب، حيث تلجأ إلى استيراد كميات كبيرة من القمح سنوياً لتموين احتياجات السوق، إضافة إلى وارداتها من الحليب

مساء أول من أمس، برئاسة الرئيس عبد المجيد تبون، أنه تقرر رفع أسعار شراء القمح اللين والصلب من المزارعين، من 4500 دينار للقطار إلى 6000 دينار (من 32,2 دولاراً إلى 43 دولاراً)، بزيادة بلغت نسبتها 33,3%. كما تقرر رفع سعر شراء القمح اللين من 3500 دينار للقطار (القطار وزن 100 كيلوغرام) إلى 5000 دينار، والشعير من 2500 دينار إلى 3400 دينار، والشوفان من 1800 إلى 3400 دينار.

ويأتي القرار بعد سلسلة مطالبات مستمرة منذ 12 عاماً من قبل المزارعين والاتحادات التي تمثلهم برفع أسعار شراء الحكومة، مشيرين إلى ارتفاع كلفة

اقتصاد

أسواق صرف

تجاهل الجنيه الأسترليني أزمة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون السياسية، وحقق أعلى ارتفاعاته مقابل الدولار واليورو في سوق الصرف طوال الأسبوع الماضي

صحة الجنيه الأسترليني

العملة البريطانية تتجاهل أزمة جونسون وتواصل الارتفاع

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما يواجه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون المزيد من الضغوط السياسية والانتقادات من داخل حزبه ويطالب برلمانيون بعزله بسبب عدم تقديه بالقوانين الخاصة بمكافحة كورونا، يراقب خبراء في شؤون المال وأسواق الصرف تداعيات مستقبل جونسون السياسي على سعر صرف الجنيه الأسترليني الذي جنى أكبر مكاسبه مقابل الدولار واليورو ومعظم العملات الرئيسية بسوق الصرف العالمي خلال الأسابيع الماضية ويرى محللون أن عزل رئيس الوزراء البريطاني ربما سيعدّد المشهد الاقتصادي في بريطانيا.

أكثر من أنه سيكون مفيداً للاقتصاد، ولكنها تشير إلى أن عزله سيؤدي إلى فترة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد، وبالتالي ستكون مضرة للاقتصاد». بل إن الخبير الاقتصادي جيمس هاريسون من لندن، حين استعرض جونسون مقابل الدولار، وفقاً لما ذكرته جونسون من منصبه قد تدعم الجنيه الأسترليني مقابل الدولار، وفقاً لما ذكرته وكالة بلومبيرغ». وقال فولي إن «القيادة القوية والمستقرة قد تضع الأسترليني على مسار أفضل، لأن العملات تميل إلى القادة الأقوياء». في ذات التحليل تقول مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس»، إن أداء سوق المال البريطاني وسعر صرف الأسترليني يتأثران أكثر سياسيات بنك إنكلترا المركزي، من تأثرهما بمستقبل بقاء جونسون في الحكم أو عدمه. ويحتاج الاقتصاد البريطاني في الوقت الراهن إلى جرعة كبيرة في الإنفاق، ولكن الحكومة تواجه مشكلة الارتفاع الكبير في الضرائب التي بلغت أعلى مستوى لها منذ 70 عاماً.

وحتى الآن تجاهل الأسترليني عبر الأداء القوي أزمة جونسون السياسية، حيث تمكن من الصعود القوي مقابل اليورو طوال الأسابيع الماضية، وارتفع الأسترليني في تعاملات الأسبوع الماضي فوق مستوى 1,20 يورو لأول مرة منذ فبراير/ شباط العام 2020. ويتوقع خبراء صرف أن يواصل الأسترليني مستواه المرتفع وسط الصعوبات التي تعاني منها منطقة

اليورو، والضغط الجوسياسية الحشود العسكرية الروسية على حدود أوكرانيا.

ويتوقع محللون بموقع «باوند ستيرلنج» اللندني، أن يواصل سعر صرف الأسترليني الخارج حول 1,195 يورو خلال الأسبوع الجاري، كما من المتوقع أن يستفيد رئيس وحدة العملات بمؤسسة «ماتيون

الأسر التركية تحت نيران الغلاء... والتضخم يلتهم المداخيل

الجميع بارتفاع سعر الدولار، حتى بالنسبة للإنتاج المحلي والسلع اليومية. «سعر قنعة الخبز وصل إلى 3 ليرات تركية»، وشهدت تركيا مع بداية العام الجديد، ارتفاعاً في نسبة التضخم ومؤشر أسعار المنتجين، ففاز مؤشر الأسعار بحسب هيئة الإحصاء بنسبة 19,8% خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 مقارنة بديسمبر/كانون الأول 2020. لتستمر الأسعار في الارتفاع، بعد تراجع قيمة الليرة باكثر من 44% خلال العام الماضي، ولتشهد تركيا مطلع العام الجاري 2022، أعلى نسبة تضخم منذ 19 عاماً، بعدما سجل التضخم على أساس سنوي 36%، بعد ارتفاع أسعار الغذاء وتكلفة النقل والطاقة.

ويرى الاقتصادي التركي مسلم أويصال أن التضخم ومعيشة الأتراك «هي التحدي الأكبر أمام الحكومة»، معتبراً أن وصول معدلات البطالة للفقر إلى «أحد وعشرات» مخالف لتوجهات ووعود الحكومة، وخطر على بنية المجتمع «سيكون لذلك الأثر الأكبر بملامح انتخابات العام المقبل»، ويضيف أويصال له «العربي الجديد» أن زيادة الأجر والرواتب هذا العام، بما يوازي تراجع قيمة الليرة «امر إيجابي ومهم»، لكن الأهم البراعة، لأن استمرار التضخم والتراجع يؤثر على الاستثمارات ونمو الاقتصاد، وليس على مستوى معيشة الأتراك فقط. وبلغت الاقتصادي التركي إلى ضرورة إيلاء السوق الداخلية أهمية على التصدير، بعد بلوغ

غلاء المعيشة يشكك التحدي الأكبر للمواطن التركي والحكومة

الإسترليني من ثبات التضخم لدى مستوى 5,1% الذي بلغه في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، ويلاحظ أن الارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الغذائية والسيارات تم تعويضه بانخفاض أسعار الملابس، ويرى المحاربين لتوقع من الأصول الأميركية



في بداية فترة تشديد السياسة النقدية وانتظارهم لردة فعل سوق المال والسندات الأميركية على السياسة النقدية الجديدة مقابل البورق خلال الشهر المقبل. في ذلك ساعدتها من ضخ الدولارات وشراء السندات التي سحبت مخاطر الاستثمار، ويشير محللون لموقع «باوند ستيرلنج»، إلى

سلاسل الإمداد تهدد التجارة العالمية

كثيث ـ **العربي الجديد**

كشفت تقرير إن الضغوط على سلاسل الإمدادات العالمية لا تزال مرتفعة أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، لكن هناك إشارات حول أن العلاقات التجارية العالمية قد بدأت تتوجه نحو مستويات طبيعية في العام الجاري، على الرغم من أن العديد من الدول تواجه زيادة في إصابات كورونا ومعدل التضخم وكشفت بيانات مقياس قيود سلاسل الإمدادات العالمية، والذي أعده بنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك ونقلته صحيفة «فايناننشال تايمز»، أن تلك الضغوط وصلت إلى ذروتها في أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي، وتباطأ المقياس، الذي يستند إلى 27 متغيراً، بما فيها معدلات الشحن وتكاليف الشحن الجوي، بصورة هاشمية خلال نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، وتشير محللون أن

تدابير لمكافحة الفيروس من شأنها تأخير عمليات التوريد، وقال الاقتصاديون في شركة «مورا» المالية اليابانية التي تعمل في أكثر من ثلاثين دولة، في تقرير حديث، إن الإغلاقات في الصين تسبب اضطرابات بالفعل، ويتشهد الاقتصاد الصيني بالفعل حيا من الهدوء جراء جهود رسمية في رفع ذات المصروفات، وتحتوي شركات التطوير العقاري وشركات أخرى على خفض الدينون المتشرب التي يبرصد أداء القطاع الخاص غير النشط في السعودية، خلال ديسمبر/كانون الأول الماضي إلى أدنى قراءة

في 9 أشهر، وجاء، تلك نتيجة الخوف بشأن منحور «أوميكرون»، وتأثيره على طلب العملاء وثقة الشركات، وذلك فإن تراجع نشاط القطاع الخاص يتكامل مع تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة ليزيدا من تحديات نجاح رؤية 2030. ويبدو أن السلال الإيجابي الذي يستثمر الملاك لزيادة خلال الفترة القادمة سيكون ضخ استثمارات حكومية ضخمة كإجراء تعويضي لذلك، وبالفعل لجأت الحكومة إلى صندوق الثروة السيادي وأعلن أنه استثمر نحو 84 مليار ريال (22,4 مليار دولار) في الاقتصاد المحلي في عام 2021 مع توقعات بأن يرتفع إلى 150 مليار ريال (40 مليار دولار) في عام 2022.

رؤية

هل تُسعف الاستثمارات الحكومية السعودية رؤية 2030؟

احمد ذخر الله

أطلقت السعودية رؤية 2030 في إبريل/نيسان 2016، وهي خطة طموحة تضم إصلاحات واسعة تهدف لتحويل المملكة إلى قوة استثمارية عالمية وتبني اعتماد اقتصاد البلاد على النفط كمحرك رئيس للاقتصاد، وذلك من خلال استهداف سياسة التنوع الاقتصادي وتعميق القطاعات الإنتاجية وتعظيم الإيرادات السياحية. وهذه الرؤية السعودية كما أعلن حينذاك إلى زيادة الإيرادات غير النفطية إلى 600 مليار ريال (160 مليار دولار) بحلول عام 2020 وتربليون ريال بحلول عام 2030، ولم تكشف الرؤية عن سبل تحقيق هذه الأهداف، وهي الأرقام التي تعذر تحققها بصورة كبيرة حتى الآن. كما أنه بات من الواضح أن الاستثمارات الأجنبية لن تسعف تنفيذ الرؤية بنجاح وبالسريعة المستهدفة، حيث كان من المخطط بلوغ الاستثمارات الأجنبية نحو 19 مليار دولار بحلول عام 2020، في مقابل 5,4 مليارات فقط وقت إطلاق الدولار، ولكن تشير البيانات إلى تراجع حاد في الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المملكة خلال الأعوام الأخيرة، وبما يهدد نجاح تنفيذ مشروعات الرؤية وفي مقدمتها مشروع نيوم الذي سيكلف 500 مليار دولار. وكشف موقع «فوربس» الاقتصادي عن تراجع كبير للاستثمارات الداخلية في المملكة في عام 2021، وأصفا إياها بأنها باتت تلامس الأرض انخفاضاً، كما ظهرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي، أن الاستثمار الأجنبي بلغ 1,75 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2021، منخفضاً بشدة عن الرقم القياسي البالغ 13,8 مليار دولار في الربع الثاني، والتي تم تعزيره من خلال صفقة لشبكة خطوط الأنابيب لشركة أرامكو عملاق الطاقة السعودي.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

لعل هذا الانخفاض الحاد في الاستثمارات الأجنبية هو الذي دفع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والتي تهدف إلى رفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 388 مليار ريال (103,5 مليارات دولار) بحلول عام 2030، وذلك في إطار استهداف زيادة الاستثمار المحلي إلى 1,7 تريليون ريال (453 مليار دولار) سنوياً بحلول عام 2030، وكلها أهداف تبدو خيالية ويصعب كثيرا عن الواقع في ظل الأرقام الحالية. عموما تكن أهمية الاستراتيجية الجديدة ليس فقط في التأكيد على أن الاستثمارات الأجنبية تمثل عنصر رؤية 2030، وأن تراجع هذه الاستثمارات يهدد نجاحها، ولكن أيضا لأنها تبعث رسائل مطمئنة إلى المستثمرين الأجانب الذين شككوا كثيرا في مناخ الاستثمار بالسعودية واستقراره، لا سيما بعد التصديق على كبار رجال الأعمال وشخصيات أخرى في عام 2017، والتي وصفتها السلطات بأنها حملة لمكافحة الفساد، وادت إلى تراجع حاد للاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة. كما أن هناك مخاوف أيضا لدى شركات القطاع الخاص بسبب فواتير الضرائب الضخمة التي طالبت بها الحكومة ويصعب شركات أجنبية مثل «أوبر» و«كريم» كما أدى تهديد الرياض الشركات متعددة الجنسيات بفقدان فرص اقتصادية كبيرة في المملكة، إذا لم تنقل مقرها إلى السعودية، إلى تدمير الدورين التنفيذيين للمقيمين في أماكن مثل دبي، وهي أماكن أقل تحفظا وتوفر وسائل راحة أفضل.

تحديات الرؤية أوسع من الاستثمارات الاجنبية

تبدو المشكلة الرئيسية لاستراتيجيات المملكة أعمق من عودة الثقة اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، فالمبالغة الرقمية الكبيرة وعدم واقعية الأهداف هي التحدي الكبير الذي يواجه الرؤية، فعلى سبيل المثال تستهدف الرؤية زيادة نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطى، وتخفيض معدل البطالة إلى 7%، كما أن بن سلمان، وعد بضع استثمارات لتق 12 تريليون ريال (3,2 تريليونات دولار) في الاقتصاد المحلي حتى العام 2030، وهي الأرقام التي لم تظهر بشأنها رغم مرور أكثر من خمس سنوات على تدشين الرؤية.

ولا يعرف تحديا مصاردها، ولا كيف حدثت. حتى القطاع السياحي التي طهر جليا الاهتمام الكبير به من خلال مشروع نيوم لتواجه الكثير من التحديات التي تقوض الرقم الحكومي المتوقع يجذب 50 مليون سائح سنويا إلى المملكة مغفلين السعودية على الوجهات الأخرى، وفي مقدمة هذه التحديات تأتي المكانة البنينة للمملكة والتي لن تسمح بإباحة العديا والخمور، كما أن سياحة الحلال ستواجه فيها المملكة منافسة شرسة من أسواق سياحية عديدة وأكثر تنوعا من المملكة وأرخس منها كذلك وفي مقدمتها ماليزيا وتركيا، ولم يجب أي مسؤول سعودي عن كيفية الوصول إلى هذا الرقم الضخم الذي سيقتنص من سوق السياحة العالمية الشرس تنافسيا. كما أن الأمير محمد بن سلمان أكد على أن المرحلة القادمة تشمل تطوير خطط استثمارية تفصيلية للقطاعات، منها الصناعة، والطاقة المتجددة، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والبنية التحتية الرقمية، والرعاية الصحية، وفما الأمر مرور أكثر من خمس سنوات كاملة على تدشين الرؤية، وأن الباقي منها لتنفيذ 10 سنوات فقط، وأن عدم إبعاد تلك الخطط حتى الآن دليل دامغ على تعثر مسيرة الرؤية. السؤال هل تعرض الاستثمارات العامة قصور الاستثمارات الأجنبية والخاصة؟ فقد كشفت مؤسسة «أي إن إس» ماركت لابحاح عن تراجع مؤشر مديري المصنعات الذي يبرصد أداء القطاع الخاص غير النشط في السعودية، خلال ديسمبر/كانون الأول الماضي إلى أدنى قراءة في 9 أشهر، وجاء، تلك نتيجة الخوف بشأن منحور «أوميكرون»، وتأثيره على طلب العملاء وثقة الشركات، وذلك فإن تراجع نشاط القطاع الخاص يتكامل مع تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة ليزيدا من تحديات نجاح رؤية 2030.

ويبدو أن السلال الإيجابي الذي يستثمر الملاك لزيادة خلال الفترة القادمة سيكون ضخ استثمارات حكومية ضخمة كإجراء تعويضي لذلك، وبالفعل لجأت الحكومة إلى صندوق الثروة السيادي وأعلن أنه استثمر نحو 84 مليار ريال (22,4 مليار دولار) في الاقتصاد المحلي في عام 2021 مع توقعات بأن يرتفع إلى 150 مليار ريال (40 مليار دولار) في عام 2022.

جمهورية في لندن لتغطية ساشال رئيس الوزراء البريطاني جونسون (Getty)

الاقتصاد بحاجة لزيادة الإنفاق الحكومي ولكن هنالك مخاوف من الضرائب

أن العديد من المضاربين سيلجأون إلى تنفيذ صفقات مبيعات للأصول الأميركية لجنى أرباح، خاصة أن أداء الدولار لم يكن بنفس القوة التي كانت متوقعة. وكان المضاربون الكبار على الورقة الخضراء قد راهنوا على استمرار قوة الدولار لفترة ستة شهور على الأقل بعد تأكيد مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) على أنه ستنجح لتشديد السياسة النقدية لمكافحة التضخم المرتفع، ولكنهم لاحظوا أن الدولار اعتراه الضعف بين منتصف ديسمبر/ كانون الأول ومنتصف يناير/كانون الثاني الجاري إلى جانب ذلك يستفيد الإسرائيلي من هروب المستثمرين من أسواق آسيا التي تتفتشى فيها سلالة المخور وأميكرون بسرعة وترفع من مخاطر الأصول في الكثير من كبرى دول آسيا مقارنة بالدول الغربية، ومعروف أن لندن من الأسواق المالية التي يعرفها المستثمرون الآسيويون جيدا ولديهم فيها شركات وبنوك، وبالتالي قد تكون من الأسواق الجاذبة لرؤوس الأموال الهاربة من أسواق آسيا. ويرى محللون أن الانخفاض الكبير في سعر صرف الين الياباني الذي بلغ نسبة 30% حسب بيانات نيكيا، ربما ستمدع الإسرائيلي خلال الشهر المقبل، وكان المستثمرون في آسيا يشعرون الين وأصوله من أدوات مالية ك«صنادق امن» على صعيد تعزيز جذابية سوق المال البريطانية التي تعد مأكنة الحذب الرئيسية للاستثمارات الخارجية، تعمل البورصة على ابتداع المتاج جديدة لتشطيط السوق وحسب صحيفة «اويل ستريت جورنال» أفترحت بورصة لندن إطلاق سوق متخصصة للشركات الخاصة لطرح أسهمها للتداول العام.

وحسب الصحيفة الاقتصادية الأميركية، فإن الشركات الخاصة سيكون بإمكانها إدراج أسهمها للتداول العام لما يتراوح بين يوم واحد وخمسة أيام، في كل فترة من فترات التداول، التي قد تعقد مرة واحدة شهريا أو مرة كل ربع سنة، أو كل ستة أشهر، وقال محللون باسم بورصة لندن للصحافة إن هناك «إمكانية طرح سندات إضافية للسوق حتى تدعم هذا الطلب الأعرض من الشركات خلال ثورة حياتها التحويلية، بما بعد فترات من ضخ الدولارات وشراء السندات التي سحبت مخاطر الاستثمار، ويشير محللون لموقع «باوند ستيرلنج»، إلى



منجر حضر وماكسة فيإسطنبول (Getty)

المدينة لثقت عمليات تطعيم ضخمة لمطاحرةأوميكرون (Getty)